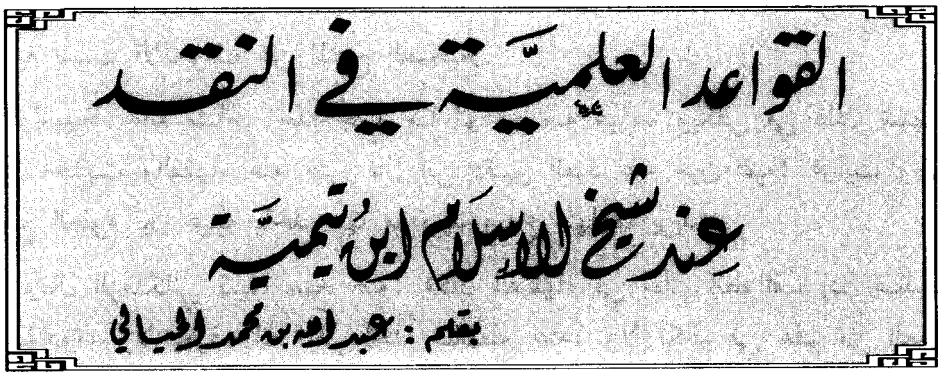

المقدمة

الحمد لله وكفى وسلام على عبده المصطفى ، وبعد:

فهذه رسالة وجيزة توخيت من خلالها عرضاً علمياً لمنهج شيخ الإسلام ابن تيمية في النقد والحكم على الآخرين وبيان القواعد الأساسية التي ينبني عليها النقد العلمي البناء، واستوحيت ذلك من خلال إطلاعي المستمر لكتب شيخ الإسلام ومصنفاته.

والذي دفعني إلى الكتابة في مثل هذا الموضوع الخطير مع قلة بضاعتي فيه أني رأيت كثيراً ممن يتصدى في نقد الناس يغلب عليه الجانب العاطفي في تقويم الآخرين، ودون أن يحكم بميزان الكتاب والسنة وقواعد هذا العلم ، فيكثر منه صدور الأحكام الخاطئة دون أن يتحرى المنهج السليم في النقد، والسبب الثاني الذي دفعني إلى الكتابة في هذا الموضوع، أنني لم أرَ جمع قواعد هذا الفن في مصنف مستقل. وإنما هو مبثوث في القرآن العزيز والسنة المطهرة وكلام السلف. وفي بطون الكتب والمؤلفات.

والذي قمت به إنما هو جمع الكلام ، وترتيبه على نسق واحد وفي مكان واحد؛ ليسهل على طلبة العلم الرجوع إليه والانتفاع منه.

وإنما اخترت شيخ الإسلام دون غيره؛ لسببين رئيسيين:

أولهما: لأنه أول من قعَّد منهج أهل السنة والجماعة، وأبرز من اهتم بها ودافع عنها ، ورد على المخالفين خاصةً بعد حدوث معتقدات منحرفة ومناهج بدعية بسبب الانحراف عن المنهج الصحيح.

وثانيهما: أنه متأخر جداً جمع ما لم يجمعه غيره، ويكفي في ذلك شهادة أهل الحديث والفقهاء عنه حتى قال ابن دقيق العيد عنه حين لقيه: «رأيت رجلاً جمع العلوم بين عينيه يأخذ منها ما يريد ويدع منها ما يريد».

وقال الزملكاني فيما صح عنه: «كان الفقهاء في سائر الطوائف إذا جالسوه استفادوا، ولا يعرف أنه ناظر أحداً فانقطع عنه، ولا تكلم في علم من العلوم إلا فاق فيه أهله، واجتمعت فيه شروط الاجتهاد على وجهها».

وقد قسمت الرسالة إلى خمسة فصول وخاتمة. وأسأل الله عز وجل أن يجعل عملي خالصاً لوجهه الكريم، ولا يجعل فيه لأحد شيئاً. وأن يهدينا الصواب والعدل في الحكم على الناس، إنه ولي التوفيق وصلى الله على سيدنا محمد ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

وكتبه

عبدالله بن محمد الحيالي

الفصل الأول

النقد لغة واصطلاحاً وبيان نشأته عند أهل العلم

النقد لغةً: قال أبو الدرداء: «إن نقدت الناس نقدوك» أي: عبتهم واغتبتهم، من قولك: نقدت الجوزة أنقدها، ونقده الدرهم ، ونقد له الدرهم أي: أعطاه إياه. ما نقدتها: أي قبضتها ونقد الدراهم وانقدها أي أخرج منها الزيف وبابها نصر، ودرهم نقد أي وازن: وازن جيد ، وناقدت فلاناً إذا ناقشته بالأمر[1].

واصطلاحاً: وصف في الراوي ، يثلم عدالته ومروأته ، مما يترتب عليه سقوط كلامه ورده ، وهو مرادف لكلمة الجرح عند أهل الحديث من حيث أنه وصف الراوي بصفات تتضمن تضعيف روايته، وعدم قبولها ، وكلاهما ينقسم إلى مقبول غير مقبول.

مشروعية النقد من الكتاب والسنة:

دلت قواعد الشريعة العامة على وجوب التأكد من سلامة الناس ، والبحث عن أحوالهم عند ورود ما يتطلب ذلك. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، فقد أمر الله المؤمنين أن لا يقبلوا خبر الفاسق ؛ لما يجر على المسلمين من مضرة نتيجة نقله عن بعض المؤمنين أخباراً كاذبةً، فعليهم أن يتبينوا من دقة خبره حتى لا يندموا.

قلت: وهذا هو معنى النقد عند أهل العلم، وهو ضرورة التأكد مما ينسب إلى الناس من أخبارٍ، والتأكد من صحتها وسلامتها ، ونقدها على موازين ثابتة ؛ ليهلك من هلك عن بينة ويحيى من حيَّ عن بيِّنة، ومما سبق يتبين أن النقد هو الذي يقوم على التأكد مما يضاف إلى الناس ، وينقل عنهم روايةً ودرايةً. أما روايةً: وذلك بالاحتراز عن الخطأ من نقل ما يضاف من الناس وتمحيص الكلام، وإخراج ما فيه من الزيف والكذب، ودرايةً: هو معرفة حال الناقد جرحاً وتعديلاً وتحملاً، وأداءً وكل ما يتعلق به مما له صلة بنقده.

---

(١) لسان العرب: (١٤/ ٢٥٤) ، بتصرف.

نشأة هذا العلم:

نشأ علم النقد والجرح مع نشأة الرواية في الإسلام ، إذ كان لا بد لمعرفة الأخبار والروايات الصحيحة من سقيمها من معرفة روايتها معرفةً تمكن العلماء من الحكم بصدقهم أو بكذبهم، حتى يتمكنوا فيما بعد من تميز المقبول من المردود، لذلك سألوا عن الرواة وتتبعوهم في جميع أحوال حياتهم العلمية ، وحتى في عقر دارهم. وكانوا يُبيِّنون أحوال الرواة وينقدوهم حسبة لله، لا تأخذهم في الله لومة لائم، ولا تستولي عليهم العاطفة، فليس في نقاد الحديث من يحابي في الحديث ، فقد قصد الجميع خدمة الشريعة وحفظ مصادرها .

وقد أكدّ العلماء ضرورة بيان أحوال الرواة، وأن ذلك ليس بغيبة ، بل في ذلك حفظ الشريعة وصيانتها من الدخيل الزائف ، واستدلوا بما ثبت في السنة من قول الرسول ﷺ في الجرح: (بئس أخو العشيرة)، وقوله ﷺ في التعديل: (نعمَ عبد الله خالد بن الوليد سيف من سيوف الله)، وقوله ﷺ في النصيحة: (أما أبو جهم فلا يضع العصا عن عاتقه، وأما معاوية فصعلوك لا مال له)[1]، وذلك حين جاءت فاطمة بنت قيس تسأله عن حال الرجلين ، كانا تقدما لخطبتها ، فقال ذلك على وجه النصيحة لها.

ومن هذا أخذ العلماء جواز ذِكر الشخص ، وما فيه من المساوىء حتى يحذره الناس، وأن هذا ليس من باب الغيبة. وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «جاء أبو تراب الجشنى (أعرابي)، فجعل أبي يقول: فلان ضعيف، فلان ثقة، فقال أبو تراب: يا شيخ لا تغتب العلماء، فقال له: ويحك هذه نصيحة ليست بغيبة»[2].

وكان غاية العلماء المحدثين في هذا بيان الحق بكل أمانة وتجرد، ولولا ضرورة التأكد من أحوال الرواة ؛ لما خاضوا في هذا الباب. قال يحيى بن سعيد: «إنا لنطعن في أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة ».

---

(١) أصول الحديث، محمد الخطيب: (ص ٢٦٢).

(٢) نفس المصدر : (ص ٢٦٤).

منهج العلماء في بيان أحوال الناس ونقدهم:

لما كان أكثر الأحكام لا سبيل إلى معرفتها إلا من جهة النقد والرواية ، فقد كان كلامهم في الرواية ونقدهم وسيلة لا غاية، فلم يقصدوا الخوضَ في أعراض الناس، لهذا التزموا الاعتدال في بيان أحوالهم، فلم يتناولوا في ذكر أحوال الرواة غير الجانب الذي يهمهم ، وهو الجانب الديني ، وقد تميّز هذا المنهج في بيان أحوال الرواة بعض القواعد المهمة نجملها فيما يلي:

١ ـ **الأمانة في الحكم:** فكانوا يذكرون للراوي ما له وما عليه وفضائله ومساوئه، يقول محمد بن سيرين: «ظلمت أخاك إذا ذكرت مساوءه ولم تذكر محاسنه».

٢ ـ **الدقة في إعطاء الأحكام:** حيث ندرك من تتبع أقوال العلماء دقة بحثهم، ومعرفتهم بجميع أحوال الراوي الذي يتكلمون فيه ، وكل ما له صلة بنقده ، ثم يصدرون الحكم المناسب فيه.

٣ ـ **التزام الأدب في النقد:** فلم يخرج هؤلاء العلماء في نقدهم وأحكامهم عن آداب البحث العلمي الصحيح ، وكانوا مع ذلك يأمرون طلابهم بالتزام الأدب في نقدهم، يقول المزني، تلميذ الشافعي ـ رحمهما الله تعالى ـ: «سمعني الشافعي يوماً وأنا أقول: «فلان كذاب»، فقال لي: «يا إبراهيم: إكس ألفاظك أحسنها ، ولا تقل كذاب ، ولكن قل حديثه ليس بشيء»[1].

الفصل الثاني

التحذير من الوقوع في أعراض العلماء وبيان خطر اللسان

قد يكون من المناسب أن نقف وقفة لا بد منها ؛ لننبه إلى خطورة اللسان؛ لأننا قد تمادينا في التساهل بأمر صونه عن الخطأ والزلل.

ومعلوم أن اللسان من أجل النعم. ولو تأمل الإنسان المحروم من هذه النعمة، فإنه عندما يريد التعبير عن نفسه والافصاح عن شيء ، فإنه يستخدم

---

(١) المصدر السابق: (ص ٢٦٧).

كثيراً من أعضائه. ومع ذلك كله لا يشفي نفسه ولا يبلغ مراده.

فهل حافظنا على هذه النعمة وسخرناها في نشر الخير؟!

إن بعض الناس يطلق عنان لسانه في الوقيعة في أعراض الناس، ويغلب على أحكامه الجور وعدم العدل، ولو تأمل هذا المسكين ما ورد في النصوص من التحذير من آفة اللسان؛ لتردد مائة مرة قبل أن يسلَّ لسانه في الكلام على الناس بغير حق، قال تعالى: ﴿مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلاَّ لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨] ، فإن هناك من يحصي ألفاظك ويعد كلماتك. وفي حديث معاذ الطويل وقول الرسول ﷺ: (وهل يكب الناس على وجوههم إلا حصائد ألسنتهم)[١]، أو كما قال عليه الصلاة والسلام.

وبيّن ﷺ أن من ضمن ما بين لحييه ضمن له الجنة، فقال: (من يضمن لي ما بين لحييه، ضمنت له الجنة)[٢]، وبين أن الرجل ليلقي الكلمة جزافاً لا ينكر من آثارها وعواقبها ، فيسقط، في نار جهنم سبعين خريفاً، فقال: (وإن الرجل ليتكلم الكلمة في سخط الله لا يلقي لها بالاً ، وإنها تهوي به في النار سبعين خريفا)[٣].

وقد أشار ابن القيم ـ رحمه الله ـ إلى قاعدة جليلة عجيبة قل من ينتبه لها في التحذير من آفة اللسان إذ يقول: «من العجيب أن الإنسان يهون عليه التحفظ والاحتراز من أكل الحرام ، والظلم ، والربا ، والزنا ، وشرب الخمر ، ومن النظر إلى المحرم وغير ذلك ، ويصعب عليه التحفظ من حركة لسانه، حتى يرى الرجل يشار إليه بالدين والزهد والعبادة ، وهو يتكلم بالكلمة في سخط الله لا يلقي لها بالاً ينزل بها أبعد مما بين المشرق والمغرب، وكم ترى من رجلٍ تورع عن الفواحش والظلم ، ولسانه يفري في أعراض الناس الأحياء والأموات لا يبالي ما يقول»[٤].

---

(١) الترمذي: (٢٦١٦) ، ابن ماجة: (٣٩٧٣) ، أحمد: (٥/ ٢٣١) ، والحديث حسن.

(٢) البخاري.

(٣) الترمذي: (٢٣١٤) ، وأحمد: (٢/ ٣٥٥)، والحديث صحيح .

(٤) تقويم الرجال، أحمد الصويان: (ص٩).

وتزداد خطورة الإثم ، ويعظم الذنب ، وتكبر المعصية إذا كان الجرح والكلام في علماء الأمة ، فهم سادة الأمة ، وحراس الشريعة ، وسياجها ، ونجوم الأرض ، فإذا انطفأت أتى الأرض ما توعد ، ولا خير في قوم لا يعرفون للعلماء قدرهم ومكانتهم ، ولا يعطونهم حقهم من الاحترام والتوقير، وقد قيل: لحوم العلماء مسمومة، وقال ابن عساكر: «لحوم العلماء مسمومة ، وعادة الله في هتك منتقصيهم معلومة ، ومن وقع فيهم بالقلب، ابتلاه الله قبل موته بموت قلبه». فعلى الإنسان المسلم أن يتق الله ، ويخشاه ، ويراقبه ، ويشعر أن الله معه ويتيقن أن الله يسجل حركاته وسكناته وألفاظه، وهو يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور، ويجب عليه أن يتريث قبل أن يبدأ بجرح أحد من الناس ؛ لكي يكون متزن في حكمه بعيداً عن الظلم.

الفصل الثالث

القواعد العلمية التي يعتمد عليها شيخ الإسلام ابن تيمية في تقويم الرجال

أولاً: الكلام في الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم:

الأصل في هذه القاعدة الشرعية قوله تعالى: ﴿يا أَيُّهَا الَّذين آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ للَّه شُهَدَاءَ بِالْقسْطِ وَلا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ علىٰ ألاَّ تَعْدلُوا اعْدلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوىٰ واتَّقُوا اللَّهَ إنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾ [المائدة: ٨]، قال ابن كثير في تفسيره لهذه الآية: «أي لا يحملنكم بغض قوم على ترك العدل فيهم ، بل استعملوا العدل في كل أحدٍ ، صديقاً كان أو عدواً، ولهذا قال: ﴿اعْدلُوا هُوَ أَقْرَبُ للتَّقْوىٰ﴾ ، أي: عدلكم هو أقرب للتقوى من تركه»[1].

وهذه الآية الكريمة ترسم منهاجاً عظيماً تجعل فيه العدل من لوازم الإيمان ومقتضياته ، وترسم منهاجاً دقيقاً يمثل جمع صور العدل مع القريب والبعيد ، وينهى عن جميع صور الظلم مع كل أحد.

والعدل به قامت السموات والأرض ، وهو نظام كل شيء، وأساس قيام

---

(١) تفسير ابن كثير: (٢/ ٣٥).

المجتمعات الإنسانية، قال شيخ الإسلام: «وأمور الناس إنما تستقيم في الدنيا مع العدل ، الذي قد يكون فيه الاشتراك في بعض أنواع الإثم، أكثر مما تستقيم مع الظلم في الحقوق ، وإن لم تترك فيها ، ولهذا قيل: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة ، ولا يقيم الظالمة وإن كانت مسلمة، ويقال: الدنيا تدوم مع العدل والكفر، ولا تدوم مع الإسلام والظلم.

ذلك أن العدل نظام كل شيء، وإذا أقيم أمر الدنيا بالعدل قامت، وإن لم يكن صاحبها من أهل الدين، من خلاف، ومتى لم تقم بالعدل لم تقم وإن كان لصاحبها من الإيمان ما يجزى به في الآخرة» .

وقال أيضاً ـ رحمه الله ـ في موضع آخر: «والعدل مما اتفق أهل الأرض على مدحه وصحته والثناء على أهله وصحبتهم، والظلم مما اتفقوا على نبذه وذمه وتقبيحه وذم أهله وبغضهم، والعدل من المعروف الذي أمر الله به ، وهو الحكم بما أنزل الله على محمد ﷺ، وهو أكمل أنواع العدل وأحسنها.

والحكم به واجب على النبي ﷺ، وعلى من اتبعه، ومن لم يلتزم حكم الله ورسوله فهو كافر، وهذا واجب على الأمة في كل ما تنازعت فيه من الأمور الاعتقادية أو العلمية» أ.هـ.

وفي هذا العصر الذي ندر فيه وجود الإنصاف والعدل ، يحتاج المسلم إلى الرجوع دائماً إلى منهج أهل السنة والجماعة ، الذي هو امتداد لما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ علماً وعملاً، ليزن الأمور كلها بميزان قويم لا يتأرجح، حيث أصبحت الأهواء الشخصية ، والخلفيات الحزبية هي التي تتحكم بالآراء وتقييم الناس في كثير من الأحيان، حيث أنك تجد الإنسان ليغض الطرف عن أخطاء من يحبه، وإن كانت كبيرة ولا يمكن السكوت عنها، بل ربما تحولت هذه الأخطاء والهفوات إلى محاسن وخصال يمدح عليها، وفي المقابل من ذلك تجده إذا أبغض أحداً لهوى نفسه جرّده من جميع الفضائل والمحاسن ، ولم يُظهر إلا سيئاته وينس فضائله في الدين ، وخدمته للإسلام ، مهما كانت بينة وواضحة على حد قول الشاعر:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ... لكن عين السَّخط تبدي المساويا

وهذا الاضطراب في تقييم الناس يرجع إلى القصور المنهجي، والخلل

الفكري، والعقم العقائدي عند هؤلاء القوم، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل تعداه إلى التباغض والتفرق المذموم، في الوقت الذي تحتاج فيه الأمة أن تقف صفاً واحداً ضد من يحاول تقويض بنيانها، وصدع صرحها، وتفريق شملها.

قال شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في بيان سبب نشوء الفتن والاختلاف بين الناس: «فإن أكثرهم ـ أصحاب المقالات الفاسدة ـ قد صار لهم هوىً في ذلك، أن ينتصر جاههم أو رياستهم، وما ينسب إليهم لا بقصد، وأن تكون كلمة الله هي العليا، وأن يكون الدين كلُّه لله، بل ينصبّون على من خالفهم وإن كان مجتهداً معذوراً لا يغضب الله عليه، ويرضون عمن يوافقهم وإن كان جاهلاً سيء القصد ليس له علم أو حسن قصد، فيفضي هذا إلى أن يحمدوا من لم يحمده الله ورسوله، ولا يذموا من ذم الله ورسوله، وتصير موالاتهم ومعاداتهم على أهواء أنفسهم لا على دين الله ورسوله ﷺ».

وقال ـ رحمه الله ـ أيضاً: «ومعلوم أننا إذا تكلمنا فيمن هو دون الصحابة، مثل الملوك المختلفين على الملك، والعلماء والمشايخ المختلفين في العلم والدين، وجب أن يكون الكلام بعلمٍ وعدلٍ، لا بظلمٍ وجهلٍ، وإن العدل واجب لكل أحد وعلى كل أحد في كل حال، والظلم محرماً مطلقاً لا يباح بحال قط، قال تعالى: ﴿ ولا يجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلاَّ تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨]، وهذه الآية نزلت بسبب بغضهم للكفار، وهو بغض مأمورٌ به، فإذا كان البغض الذي أمر الله به قد نهى صاحبه أن يظلم من أبغضه، فكيف بمن يبغض مسلماً بتأويل وشبهة أو بهوى النفس؟ فهو أحق أن لا يظلم، بل يعدل عليه»[1]. أ.هـ.

ولشيوع هذه الظاهرة المقيتة، وانتشارها بين صفوف من ينتسبون إلى الإسلام، وجب على المسلم دائماً أن يرجع إلى فهم السلف الصالح، ويزن الأمور كلها بميزان دقيق لا تتحكم فيه الآراء والاجتهادات الشخصية، وأن يعتصم بحبل الله وبالجماعة، ويخلص دينه لله، ولا يتكلم في أحدٍ إلا بعلمٍ وعدلٍ وإنصافٍ كما أمر الله تعالى.

---

(١) منهاج السنة النبوية: (٥/ ١٢٦).

قال شيخ الإسلام بهذا الصدد: «والله قد أمر المؤمنين كلهم أن يعتصموا بحبله جميعاً ولا يتفرقوا، وقد فسر حبله بدينه وكتابه وبالإسلام، وبالإخلاص، وبأمره وطاعته وبالجماعة، وهذه كلها منقولة عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان». ا.هـ.

وقال في موضع آخر أيضاً من كتابه: «فالأمور المشتركة بين الأمة لا يحكم فيها إلا الكتاب والسنة، ليس لأحدٍ أن يلزم الناس بقول عالم ولا أميرٍ ولا شيخ ولا ملك، ومن اعتقد أنه يحكم بين الناس بشيء من ذلك، ولا يحكم بينهم بالكتاب والسنة، فهو كافر»[1] أ.هـ.

من خلال النصوص السابقة يجب أن تعلم: أنه لا يجوز للإنسان أن يتكلم في غيره كائناً من كان إلا بعلمٍ وإنصافٍ وعدلٍ، وأن من تكلم في غيره بغير علم وبينة وبرهان، فهو من الذين قال الله فيهم: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦]، ومن تكلم على غيره بما ليس له علم، بل بظلم وجور، فهو من الذين قال الله فيهم: ﴿وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٨].

ولشيخ الإسلام كلام نافع جداً يبين فيه المنهج الصحيح القويم في الحكم على الآخرين، وتقييم الناس، وخاصة بمن ينسب إلى علم أو دين؛ وذلك إذا أخطأ حتى في مسائل الاعتقاد والإيمان، وسنورد نصه في الفصول القادمة بإذن الله.

ثانياً: التجرد عن الهوى:

إن من أعظم دواعي الهلاك اتباع الهوى المذموم، وسمي الهوى: هوى؛ لأنه يهوي بالإنسان إلى النار الهاوية. وأصل ضلال ابن آدم إنما هو اتباع الظن والهوى، قال تعالى: ﴿إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الْأَنفُسُ﴾ [النجم: ٢٣]، ومتبع الهوى لا بد أن يضل عن سبيل الله سواء كان ذلك عن علم أو عن جهل، فإن كثيراً مما يترك الإنسان العلم الذي يعلمه اتباعاً لهواه، ولا بد أن يظلم أما بالقول أو الفعل؛ لأن هواه قد عمى بصيرته، قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ مَنِ اتَّخَذَ

---

(١) منهاج السنة النبوية: (٥/١٣٢)..

إِلَهَهُ هَوَاهُ وَأَضَلَّهُ اللَّهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾ [الجاثية: ٢٣]، ومتبع الهوى لا بد أن يبدل دين الله ويحرف الكلم عن مواضعه، ولهذا ذم الله اليهود ؛ لاتباعهم أهواءهم ، حيث قادهم ذلك إلى تبديل شرع الله والكفر بالرسول ﷺ، والاستعاضة عنه بالدنيا وحطامها ، قال تعالى: ﴿ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَىٰ أَنفُسُكُمُ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ (٨٧) ﴾ [البقرة: ٨٧] .

واتباع الهوى نوع من أنواع الشرك الذي ندد الله بأهله كما قال بعض السلف: شر إله عبد في الأرض الهوى.

فإذا صار الهوى هو القائد والدافع للإنسان ، صار أصحابه أحزاباً متفرقة يتعصب كل واحد لرأيه وذوقه ، ويعادي من يخالفه في الرأي ، ولو كان الحق مع غيره ، لأن الحق ليس مراده ومبتغاه ، وبهذا ينشب الخلاف والتفرق بين الأمة ، ويحصل فيها ما حذر الله منه في كتابه فتذهب ريحها وتتفرق كلمتها ، وتكون فريسة سهلة لأعدائها.

ومن علامات اتباع الهوى: أنك تجد بعض هؤلاء إذا علم أن فلاناً يخالفه في مسألة من المسائل ، فإنه يبادر للرد عليه ، وتفنيد رأيه بدون تأمل ويبذل جهده، وما عنده من حيلة لإبطال حجته بكل وسيلة يقدر عليها.

ولذلك كان التجرد عن الهوى من الأسباب التي تجعل الحكم صائباً أو قريباً من الصواب، وقد أوصى الله نبينا داود بالحذر الشديد من اتباع الهوى في الحكم على الناس ، وبين أن اتباع الهوى يضل الإنسان عن سبيل الله ، ولو كان من كان. فقال تعالى: ﴿يا داوُودُ إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الأَرْضِ فَاحْكُم بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [ص: ٢٦]، وحين يقع الإنسان في أسر الهوى، فإن الموازين تنقلب وتتغير المفاهيم ، فيصبح الحق باطلاً والباطل حقاً بمجرد فساد القلب وانتكاس الفطرة.

وإلى هذه النقطة أشار شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ حيث قال: «ومن المعلوم أن مجرد نفور النافرين أو محبة الموافقين لا يدل على صحة القول ولا فساده، إلا إذا كان بهدىً من الله، بل الاستدلال بذلك الاستدلال بلا اتباع الهوى بغير هدى من الله.

فإن اتباع الإنسان: هو أخذ القول والفعل الذي يحبه ورد القول والفعل الذي يبغضه بلا هدىً من الله، قال تعالى: ﴿وَإِنَّ كَثِيراً لَّيُضِلُّونَ بِأَهْوَائِهِم بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١١٩] . فمن اتباع أهواء الناس بعد العلم الذي بعث الله به رسوله ، وبعد هدى الله الذي بينه في عباده فهو بهذه المثابة، ولهذا كان السلف يسمون أهل البدع والفرق، بأهل الأهواء المخالفين للكتاب والسنة ، حيث قبلوا ما أحبوه وردوا ما أبغضوه ، بأهوائهم بغير هدى من الله».

قلت: ولهذا حذر السلف رضي الله عنهم من مجالسة أهل الأهواء والبدع، وأمروا بهجرهم ، وعدم الرواية عنه ؛ لأنهم يعُدون من قرب منهم ، ومن جالسهم لا يسلم من الشر ، فإما أن يتابعه على هواه ، أو يدخل الشبهة في دينه، أو عرض قلبه.

قال أبو قلابه: «لا تجالسوا أهل الأهواء ولا تجادلوهم ، وإني لا آمن أن يغمسوكم في ضلالالتهم ، أو يلبسوا عليكم ما تعرفون» .

وقال ابن عباس: «لا تجالس أهل الأهواء ، فإن مجالستهم ممرضة للقلوب»، وقال مجاهد: «لا تجالسوا أهل الأهواء فإن لهم عِرَّة كعِرَّةِ الجرب».

أي: يُعْدون من قرب منهم وجالسهم كما سبق.

وقال أبو الجوزاء: «لئن تجاورني القردة والخنازير في دار، أحب إلي من أن يجاورني رجل من أهل الأهواء».

وصاحب الهوى إن لم يهديه الله للحق ، ويشرح صدره للعلم النافع ويبصره بالدليل ، فإنه واقع فيما وقع به إبليس وفرعون ، بحسب ما عنده من القدرة ، فيطلب من الناس أن يكون شريكاً لله في الطاعة واتباع الأمر والتعظيم.

وهذا وإن لم يصرح به ولا يستطيع ذلك ؛ لكن هذا كامن في النفوس ؛ وهذه هي غاية اتباع الهوى .

قال شيخ الإسلام: «وصاحب الهوى يعميه الهوى ويصمه فلا يستحضر ما لله ورسوله في ذلك ولا يطلبه ولا يرضى لرضى الله ورسوله ، ولا يغضب لغضب الله ورسوله، بل يرضى إذا حصل ما يرضاه ويهواه.

ويغضب إذا ما حصل ما يغضب له بهواه ، ويكون مع ذلك منه شبهة دين: أن الذي يرضى له ويغضب له أنه السنة وأنه الحق وأنه الدين ، وإذا قدر أن الذي معه هو الحق المحض دين الإسلام ، ولم يكن مقصده أن يكون الدين كله لله ، وأن تكون كلمة الله هي العليا، بل قصده الحمية لنفسه أو طائفته أو الرياء؛ ليعظم هو ويثنى عليه، أو فعل ذلك شجاعة وطبعاً، أو لغرض من الدنيا لم يكن لله ولم يكن مجاهداً في سبيل الله ، فكيف إذا كان الذي يرى الحق والسنة هو كنظيره معه حق وباطل وسنة وبدعة، ومع خصمه حق وباطل وسنة وبدعة».

ومتبع الهوى لا بد أن يقوده هواه إلى الظلم والعدوان، بحسب القدرة والاستطاعة لمن خالفه ولم يوافقه، وربما يعادي من له علم ودعوة إلى الله، ويقف في وجهه صاداً عن الحق، كما كان اليهود يفعلون ذلك، ثم تجده يرمي من خالفه بالألقاب المنفرة التي تخالف أمر الله ورسوله؛ لينفر الناس عن قبول كلامه وسماع نصائحه، وإن كان يدعو إلى السنة ويرغب فيها، يفعل ذلك كله ابتغاء الفتنة والتفرقة، ويزعم في ذلك أنه مصلح وفي سبيل المصلحة الموهومة، وأن في ذلك دفع الفساد عن الناس ويريد لهم الخير ، كما قال فرعون لقومه: ﴿ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنِّي أَخَافُ أَن يُبَدِّلَ دِينَكُمْ أَوْ أَن يُظْهِرَ فِي الْأَرْضِ الْفَسَادَ ﴿٢٦﴾ ﴾ [غافر: ٢٦]، وهكذا تنقلب الموازين والقيم ، ويصبح المفسد في نظر الناس مصلحاً ، والمصلح للدين مفسداً ، فيقع شر عريض، وبلاء مستطير.

يقول شيخ الإسلام: «وكثير من الناس من عنده بعض عقل وإيمان لا يطلب هذا الحد ـ أي يطاع أمره بحسب إمكانه ـ بل يطلب لنفسه ما هو عنده ، فإن كان مطاعاً مسلماً طلب أن يطاع في أغراضه ، وإن كان فيها ما هو ذنب ومعصية لله، ويكون في إطاعة من هواه: أحب وأعز من أطاع الله وخالف هواه. وهذه شعبة من حال فرعون وسائر المكذبين للرسل ، وإن كان عالماً أو شيخاً أحب من يعظمه دون من يعظم نظيره ، حتى لو كان يقرأ كتاباً واحداً كالقرآن، أو يعبدون عبادة واحدة متماثلون فيها كالصلوات الخمس، فإنه يجد من يعظمه بقبول قوله والاقتداء به أكثر من غيره ، وربما أبغض نظيره هو واتباعه حسداً وبغياً ، كما فعلت اليهود لما بعث الله رسوله محمداً ﷺ يدعو

إلى مثل ما دعا إليه موسى، قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُوا نُؤْمِنُ بِمَا أُنزِلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١].

ولهذا تعلم ـ أخي المسلم ـ أن التجرد عن الهوى أصل عظيم في تقويم الرجال وأعمالهم، وحتى توارد في الرد على أهل البدع، فيجب على الإنسان أن يقصد فيه بيان الحق وهدى الخلق، وإرادة الإحسان بهم.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله مبيناً أن الرد على أهل البدع، وإن كان في نفسه صحيحاً، ولكن إذا لم يقصد به الإنسان وجه الله ثم النصح لهم والإحسان لهم، فإن عمله مردود غير مقبول، وغيرهم لم يقصد هنا بيان الحق وهدي الخلق ورحمتهم والإحسان لهم لم يكن عمله صالحاً.

فوجب عند تقويم أي إنسان أن يقصد فيه بيان الحق، وأن يكون مصدر كلامه من العلم بالحق والهدى من الله، وأن يكون مخلصاً لله متجرداً له وغايته النصيحة لله ورسوله ولإخوانه المسلمين ثم عليه قبل أن يبدأ في تقويم أي رجل أو نقده أن يفتش في قلبه ويطهره من جميع أنواع الهوى وحب الظهور؛ لكي يكون حكمه منصفاً بعيداً عن الجور والظلم المذموم، وقد قيل: «احذروا من الناس صنفين: صاحب هوى قد فتنه هواه، وصاحب دنيا أعمته دنياه».

ثالثاً: الحق لا يعرف بالرجال:

هذه المقولة قالها سيد العقلاء علي بن أبي طالب رضي الله عنه، حيث قال: «لا تعرف الحق بالرجال، بل اعرف الحق تعرف أهله»، والعاقل ينظر دائماً إلى الحق، ثم ينظر بعد ذلك في القول نفسه، فإن كان حقاً قبله ورضيه لنفسه سواء كان فاعله باطلاً أو محقاً، ويحرص على انتزاع الحق ولو من لسان إبليس، فإن الحكمة ضالة المؤمن ينشدها من كل أحد، فإن وجدها فهو أحق بها.

والتقليد: هو قبول رأي من لا تقوم به الحجة بلا حجة، أو هو قبول قول القائل وأنت لا تعلم من أين قاله، وهو من الآفات المهلكة، والتي لها تأثير بالغ في تاريخ البشرية والفكر الإنساني، فهو يؤدي إلى تعطيل النصوص الشرعية

والعمل بهـا، ويؤدي إلى إهمال العـقل البشري والإعـمال في مـيدانه، فهـو آفة مهلكة، حـيث أن المقلد لا ينظر إلى المشكلة المتنازع فيها إلا مـن خلال مقلده ، فالحق مـا قاله شيـخه ومقلده وزعـيمه، وإن خالف الـدليل الواضح ولو كان من الكتاب والسنة، والباطل عنده ما خالف قول شيخه ولو دل عليه دليل أنه خلاف الحق والصواب، ولـسان حال المقلد يـقول الحجـة مع شيـخي، ولهذا فـهو يلوي أعناق النصوص ويطوعها؛ لكي توافق رأيه واجتهاده، ويسخر فكره وعقله؛ لكي يحلل أقوال شيـخه وقائده من أجل أن توافقه النصوص، وقـد ذم الله التقليد في كتـابه، وشبه أصـحابه بمنزلة الأنعـام التي لا تفقـه ما يقال لهـا إنما تسمع مـجرد أصوات لا تفقـه ما وراءَها من المعاني والبينات والدلائـل قال تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنـــزَلَ الـــلَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ (١٧٠)﴾ [البقرة: ١٧٠] .

يقول ابن القيم في بيـان أن التقليد مذموم محـرم في دين الله: «اتخاذ أحوال رجل بعيـنه بمنزلة نصوص الشـارع، ولا يلتفت إلى قول مـن سواه، بل ولا إلى نصوص الشرع إلا إذا وافقت نصوص قوله.

فهـذا والله هو الذي اجتـمعت الأمة عـلى أنه محرم في دين الله، ولـم يظهر في الأمة إلا بعد انقراض القرون الفاضلة».

ولا أذهب بعيـداً إذا ما قلت لك ـ أخي القـارىء ـ: أن كثيـراً من النزاعات والخـلافـات الـتي تحـدث بين العلمـــاء وطلاب العلم ، وكـذلـك الاضطراب في تقويم الرجال سببـه الرئيسي هو: التعصب والتقليد لأقـوال رجل بعينه، ومحاولة معرفة الحق بأقوالهم واتخاذ أقواله حجة في كل شيء؛ لهذا نرى أن علماء الأمة ينهون طلابهم وتلاميذهم عند تقليدهم ومتـابعتهم بغير برهان وحجة؛ وذلك لأن التقليد داء ينخـر بجسم الأمة ويقضي على جانب كبـير من نشاطها وفعاليـتها في مـيادين العلم والمعـرفة ويخـلد بها إلـى الكسل والعـجز، وأقـوال الأئمـة في ذم التقليد وأهله مستفيضة أذكر لك منها ما يأتي:

قال أبو حنيفة: «لا يحل لمن يفتي من كتبي حتى يعلم من أين قلت».

وقال مالك بن أنس: «أنا بشر أخطىء وأصيب، فانظروا في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكلما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه».

وقال الشافعي: «ما من أحد إلا وتذهب عليه سنة رسول الله ﷺ وتعزب عنه. فمهما قلت من قول أو أصلت من أصل فيه عن رسول الله ﷺ، خلاف ما قلت: فالقول قول رسول الله ﷺ وهو قولي. وجعل يردد هذا الكلام».

وقال أحمد بن حنبل: «من قلة علم الرجل أن يقلد دينه الرجال».

وإنما اخترت أقوال الأئمة الأربعة، لأن مذاهبهم وجوه في تفسير الشريعة الإسلامية، ومنافذ تطل عليها. وهي المناهج الرئيسية في البحث والفهم، وهي التي كتب لها أن تبقى بين الناس، ويرجع إليها في مسائل الفروع.

يقول شيخ الإسلام في بيان: أنه لا يجب على كل أحد من المسلمين تقليد شخص بعينه ، وأن هذا الإلزام لا تدل عليه نصوص الكتاب والسنة، وهو إلزام تنقصه الأدلة ، ويعوزه البرهان العلمي، بل هو من أقوال أهل البدع والضلال.

انظر إليه وهو يقول: «ولا يجب على أحد من المسلمين التزام مذهب بعينه غير الرسول في كل ما يوجبه ويخبر به ، بل كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ، واتباع شخص لمذهب بعينه؛ لعجزه عن معرفة الشرع من غير جهته إنما هو مما يسوغ، ليس هو ما يجب على كل أحد إذا أمكنه معرفة الشرع بغير ذلك الطريق، بل كل أحد عليه أن يتقي الله ما استطاع، ويطلب علم ما أمر الله به ورسوله، فيفعل المأمور ويترك المحظور. والله أعلم».

وبين أيضاً في موضع آخر من كتابه: « أنه يجوز للمسلم أن ينتقل من مذهب إلى آخر، مثل أن يتبين له رجحان قول على قول، فيرجع إلى القول الذي يرى أنه أقرب إلى معاني الكتاب والسنة، وأن الجمود على قول مذهب بعينه واعتقاد أن المذاهب أو المذهب دين ناسخ للإسلام، هو الضلال بعينه.

يقول ابن تيمية: «وكذلك فيمن يبين له في مسألة من المسائل الحق الذي بعث الله رسوله ثم عدل عنه، فهو من أهل الذم والعقاب، وأما من كان

عاجزاً عن معرفة حكم الله ورسوله، وقد اتبع فيها أحداً من أهل العلم والدين، ولم يتبين له أن قول غيره راجح من قوله، فهو محمود مثاب.

ولا يذم على ذلك ولا يعاقب، وإن كان قادراً على الاستدلال، ومعرفة ما هو الراجح، وتوقي بعض المسائل، فعد ذلك من التقليد، فهو قد اختلف بين مذهب أحمد المنصوص عنه والذي عليه أصحابه، إن هذا إثم أيضاً..».

رابعاً: لا يسلم من الخطأ أحد من بني آدم:

الخطأ صفة لاصقة في بني الإنسان ، ولا ينجو منها أحد مهما بلغ مرتبة من العلم والدين، ولو نجا منها أحد لنجا منها أصحاب رسول الله ﷺ الكرام، وهم خير القرون على وجه الأرض. ومع ذلك لم يسلم أحد منهم من الخطأ والوقوع فيه بتأويل أو بغير تأويل. يقول رسول الله ﷺ في الحديث الصحيح: (كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين التوابون). والصحابة رضوان الله عليهم المعروف عنهم أنهم كانوا يسارعون للتوبة والندم والاستغفار فور وقوعهم في الذنب، ولم يعرف عن أحدهم أنه مات مصرّاً على الذنب.

والسيد كما قيل من عدت هفواته وسقطاته، فهذا أقرب من غيره إلى الصواب، وقد رضي الله عنهم من فوق سبع سماوات، وشهد لهم بالخيرية والإيمان، وعلم ما في قلوبهم من الحب للإسلام والتفاني في سبيله ، والمقصود أن الخطأ ـ حتى ولو في المسائل الخبرية العملية ـ لا ينجو منه أحد من البشر.

يقول شيخ الإسلام: «فأما الصديقون والشهداء والصالحون ، فليسوا بمعصومين وهذا في الذنوب المحققة.

وأما ما اجتهدوا فيه فتارة يصيبون وتارة يخطئون، فإذا اجتهدوا وأصابوا فلهم أجران ، وإذا اجتهدوا واخطئوا فلهم أجر على اجتهادهم وخطؤهم مغفور لهم.

وبعض المبتدعة يرى أن الخطأ والإثم والذنب أمران متلازمان ، فإذا أخطأ المجتهد ولو بتأويل سائغ ، فإنه آثم، ولكن أهل السنة والجماعة يرون أن المجتهد مأجور ، والقول قد يكون مخالف للنص الصريح وفاعله معذور ؛ لأن المخالفة بالتأويل لم يسلم فيها أحد من أهل العلم ، يقول النبي ﷺ: (إذا حكم

الحاكم فاجتهد فأصاب ، فله أجران ، وإذا اجتهد فأخطأ ، فله أجر)».

وهنا يبين ابن تيمية قاعدة شريفة يجب التنبه لها: «وهو أن ما يصدر من بعض من له علم ودين من الشطحات والأقوال المخالفة للشرع ، قد يكون مسلوب العقل أو مجتهداً مخطأ اجتهاداً قولياً أو عملياً ، فلا يذم والحالة هذه، ولا يتابع عليها فيما هو مخالف لشرع الله، يقول: «وهذا فيما يعلم من الأقوال والأفعال أنه مخالف للشرع بلا سبب، كالشطحات المأثورة لبعض المشايخ، كقول ابن هود: إذا كان يوم القيامة نصبت خيمتي على جهنم . وكان الشبلي يحلق لحيته ، ويمزق ثيابه حتى أدخلوه المارستان مرتين».

ثم قال: «جماع هذا أن هذه الأمور تعطي حقها من الكتاب والسنة في الخبر والأمر والنهي ، ووجب اتباعه ولم يلتفت إلى من خالفه كائن من كان، ولم يجز اتباع أحد في خلاف ذلك، كما دل عليه الكتاب والسنة وإجماع الأمة من اتباع الرسول وطاعته ، وأن الرجل الذي صدر منه ذلك يعطي عذره حيث عذرته الشريعة ، بأن يكون مسلوب العقل، أو ساقط التمييز، أو مجتهداً، أو مخطأ اجتهاداً قولياً أو عملياً أو مغلوباً على ذلك الفعل أو الترك، بحيث لا يمكنه رد ما هو فيه من الفعل المنكر بلا ذنب فعله، ولا يمكنه أداء ذلك الواجب بلا ذنب فعله، ويكون في هذا الباب نوعه محفوظاً ، بحيث لا يتبع ما خالف الكتاب والسنة ، ولا يجعل ذلك شرعاً ولا منهاجاً، بل لا سبيل إلى الله ولا شرعه إلا بما جاء به الرسول ﷺ.

وأما الأشخاص الذين خالفوا بعض ذلك على الوجوه المتقدمة فيعذرون، ولا يذمون ولا يعاقبون ، فإن كل أحد من الناس فيؤخذ من قوله وأفعاله ويترك إلا رسول الله ﷺ .

بناءً على ما تقدم في أنه لا يسلم أحد من الخطأ من بني آدم ، فلا يذم إن كان معذوراً قد عذرته الشريعة ، ولا يتبع على الفعل المخالف للشريعة؛ لأنه لا سبيل إلى الله إلا من خلال متابعة رسول الله ﷺ.

وهنا يفرق شيخ الإسلام بين المخالف للمسائل الاعتقادية المعلومة من الدين بالضرورة فهؤلاء ونحوهم يبين لهم الحق ، فإن اعرضوا عنه وجب الإنكار عليهم بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب. وبين المخالف

للمسائل الفرعية التي هي من موارد الاجتهاد ، والتي تنازع فيها أهل الإيمان والعلم ، فهذه قد تكون قطيعة عند بعض من تبين له الحق فيها، لكن لا يلزم الناس بما بان له ، ولم يبين لهم ، فهذا قد يسلم له ويكون صاحبه معذوراً ، وقد لا يسلم له حاله فلا يكون معذوراً ، بل آثماً، فقد تكون هذه المسائل اجتهادية ، فهذا تسليم لكل مجتهد بذل وسعه في الوصول إلى الحق، ومن قلده في ذلك وتابعه على طريقته لا ينكر ذلك عليه.

يقول شيخ الإسلام في بيان ذلك ما نصه: «وأما الذي لا يسلم إليه حاله إلا أن يكون معذوراً مثل أن يعرف في أنه عاقل بقوله - يتواجد - يسقط عنه اللوم، ككثير من المنتسبة إلى الشيخ أحمد بن الرفاعي واليونسية ، فيما يأتونه من المحرمات ، ويتركونه من الواجبات ، أو يعرف في أنه يتواجد ويتساكر من وجوه ؛ ليظن به خيراً ويرفع عنه الذم فيما يقع من الأمور المنكرة، أو يعرف منه تجويز الانحراف من موجب الشريعة المحمدية ، وأنه قد يتفوه بما يخالفها. وأن من الرجال من يستغني عن الرسول ، أو له أن يخالفه ، أو أنه يجري مع القدر المحض المخالف للدين ، كما يحكى عن بعض الكذابين الضالين.\ :

إن أهل الصّفة قاتلوا النبي ﷺ مع الكفار لما انهزم أصحابه، وقالوا: نحن مع الله من غلب كنا معه. وأنه صبيحة الإسراء سمع منه ما جرى بينه وبين ربه من المفاجآت، وأنه تواجد من السماء . . . ، أو يسوغ لأحد بعد محمد الخروج عن شريعته، كما وسعَ الخضر الخروج عن أمر موسى، فإنه لم يكن مبعوثاً إليه كما بعث محمد إلى الناس كافة، فهؤلاء ونحوهم مما يخالف الشريعة، ويبين له الحق فيعرض عنه يجب الإنكار عليهم، بحسب ما جاءت به الشريعة من اليد واللسان والقلب».

نقد ابن تيمية للمبتدعين

بين ابن تيمية لنا من خلال ما سبق منهجاً متميزاً في نقد الرجال وجرحهم، يقوم أساسه على تمام التثبت والدقة المتناهية في النقل عنهم، مع تمام العدل في الإنصاف في العدل في الحكم عليهم، فهو ليس من الذين تغلب عليهم العاطفة، ويدفعهم الحماس الفارغ، ولا يوجد في الأرض اليوم منهج في النقد والحكم

على الآخرين من يملك عشر معشار هذا المنهج الدقيق الواضح الذي قدمه لنا شيخ الإسلام ابن تيمية؛ وذلك من خلال ما قدمناه لك من النصوص التي التقطناها من بعض مصنفاته وكتبه، وهي قليلة جداً نسبة إلى ما كتبه الشيخ من الرسائل العديدة التي تزخر بها المكاتب الإسلامية اليوم.

ومحاور هذا المنهج الدقيق متعددة، وتفاصيلها لها مكان آخر تراجع فيه مما سبق الإشارة إلى بعضها، ولكن سوف أشير إلى المنهج من خلال مسألتين، يظهر لنا جلياً مدى عدالة شيخ الإسلام ابن تيمية وإنصافه حتى مع من يعادونه ويكيدون له، بل حتى مع من حاولوا قتله ورموه بالتكفير والخروج عن الإسلام.

نقد المبتدعة:

أولاً: يعتمد منهجه رحمه الله على النظر في حالة الإنسان من جهتين:

١ـ الضبط والاتقان والعلم بالحق، وعلى قدر قرب الإنسان من منهج أهل السنة والجماعة ، وحبه للإسلام ، وبمقدار ما يقدمه للإسلام من خدمة.

٢ـ الصدق وطلب الحق النافع وتحري الصواب في مسائل الدين والإيمان.

فإذا توافرت هاتان الصفتان في أي إنسان ولو كان قد عرف أنه تلبس ببدعة تخالف منهج السلف الكرام، فإن ذلك لا يمنعه من إيراد كلامه والاستدلال به في مواطنه، والحكم فيه بالعدل والإنصاف، وبيان ما عنده من فضائل وحسنات وعلى الرغم من شدة تحذيره من البدع وأهلها وبغضه لهم ورده عليهم، فإن ذلك لم يمنع شيخ الإسلام من الكلام فيهم بعدل وإنصاف كما عرف عنه.

يقول رحمه الله: «والله قد أمرنا ألا نقول إلا الحق، وألا نقول عليه إلا بعلم، وأمرنا بالعدل والقسط، فلا يجوز لنا إذا قال يهودي أو نصراني ـ فضلاً عن الروافض ـ قولاً فيه حق أن نتركه، بل لا نرد ما فيه من باطل دون ما فيه من الحق».

وهذا يدل على عظم العدل والإنصاف الذي اتصف به شيخ الإسلام في نقده للناس وجرحهم، ويدل في الوقت نفسه على أهمية المنهج الفكري والنقدي عنده، والذي كان له الأثر البالغ في تفكيره الذي بنى في نفسه هذه الاتجاهات المتزنة، وأرسى فيه الأخلاق السامية.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «وليس مما أمر الله به رسوله، ولا مما يرتضيه عاقل أن نقابل الحجج القوية بالمعاندة والجحد، بل قول الصدق والتزام العقل لازم عند جميع العقلاء، وأهل الإسلام أحق بذلك من غيرهم، إذ هم ـ ولله الحمد ـ أكمل الناس عقولاً ، وأتمهم إدراكاً ، وأصحهم ديناً ، وأشرفهم كتاباً، وأفضلهم نبياً ، وأحسنهم شريعة».

قد كان منهجه في الحكم على المبتدعة باختلاف مللهم ما اقتضته الشريعة ، وما يؤيده الواقع الماثل لا الأهواء الشخصية والخلفيات الحزبية الضيقة ، بل كان رحمه الله يعطي كل ذي حق حقه.

ولهذا كان يعترف في بعض الأحيان بفضائل المبتدعة ومحاسنهم في الإسلام، بعد أن يستعرض تاريخهم وفكرهم، ثم لا يتردد أبداً في بيان ذلك.

ويقول في فضائل بعض المبتدعة: «والرافضة فيهم من هو متعبد متورع زاهد، ولكن ليس في كل مثل غيرهم من أهل الأهواء.

فالمعتزلة أعقل فهماً وأعلم وأدين والكذب والفجور فيهم أقل منه من الرافضة، والزيدية من الشيعة خير منهم وأقرب إلى الصدق والعدل والعلم، وليس في أهل الأهواء أصدق ولا أدين من الخوارج في هذا، فأهل السنة يسمعون فيهم العدل والإنصاف ولا يظلمونهم، فإن الظلم حرم مطلقاً كما تقدم. بل أهل السنة لكل طائفة من هؤلاء خير من بعضهم البعض، بل هم للرافضة خير وأعدل من بعض الرافضة لبعض».

هذا بالنسبة لنقد شيخ الإسلام رحمه الله للمبتدعة من حيث الجملة، ومن حيث نقد الرجال المبتدعين والذي لهم بدعة تخالف منهج السلف ، فيكفي أن تأخذ أي كتاب من كتب الشيخ فتقرأه سوف ترى الحقيقة ماثلة بين يديك ، وستعلم مدى علم وعدل وإنصاف الشيخ حتى مع من يعادونه وينصبون له العداء والمكيدة، وسنورد ـ أخي القارئ ـ في نهاية البحث أمثلة تطبيقية ، تعتبر بمثابة

الدليل الساطع والبرهان القاطع على عدل الشيخ وإنصافه في الحكم على الآخرين.

ثانياً: الموازنة بين الحسنات والسيئات:

والمسألة الثانية التي يظهر لنا فيه عدل الشيخ وإنصافه في نقد الناس: الموازنة بين السلبيات والايجابيات ، وقد أكد شيخ الإسلام على أهمية التوازن في نقد الرجال ، وضرورة العدل والإنصاف مع كل أحد.

ويقول رحمه الله: «ويعلمون ـ أي أهل السنة ـ أن جنس المتكلمين أقرب من جنس الفلاسفة ، وإن كان الفلاسفة قد يصيبون أحياناً ، كما أن جنس المسلمين خير من جنس أهل الكتابين ، وإن كان يوجد من أهل الكتاب من له عقل وصدق وأمانة ، ولا توجد في كثير من المنتسبين إلى الإسلام ، كما قال تعالى: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ ﴾ [آل عمران: ٧٥] ».

والإنسان مهما كملت رتبته في الدين ورسخ مقامه في الإسلام معرض للأخطاء، فلا يجوز أبداً أن تطرح جميع سيئاته واجتهاداته وأقواله، بل ننظر إلى كلامه وأقواله الموافقة للحق ونتقبلها، ونعرض عن أخطائه المخالفة للحق، والموازنة بين هذا وهذا عين الإنصاف، وأما مجرد تتبع الأخطاء وتصيد العثرات والغفلة عن حسنات الناس، فهو دليل واضح على فساد النية وسوء القصد، وهناك أدلة في الكتاب والسنة تدل على هذا المنهج القويم في نقد الناس وجرحهم ـ أي الموازنة بين الفضائل والسيئات ـ وأذكر لك دليلين فقط:

أولاً: قال تعالى في بيان صدق اليهود، وأنه يوجد فيهم من له صدق ودين: ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إِلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً ﴾ [آل عمران: ٧٥].

فالله يذم اليهود على صفاتهم الخبيثة، وإن منهم من يحسد المؤمنين ويتمنى لهم الضلال، وإن منهم الخونة، وإن منهم من يشتري بعهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً ، وإن منهم فريقاً يحرفون الكلم عن مواضعه ويبدلون كلام الله ويزيلونه عن المراد منه، ليوهموا الجهلة أنه من كتاب الله كذلك قال آخر مما ذكره منهم من صفات سيئة، ثم في الوقت نفسه يذكر ويبين أن بعضه له صفات جيدة مثل

التزام العهد وأداء الأمانة، وترك الخيانة وحب الصدق. وأنهم ليسوا كلهم سواء، على حد سواء بل منهم المؤمن ومنهم المجرم، ولهذا قال بصدد ذلك: ﴿لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ (١١٣) يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَأُوْلَئِكَ مِنَ الصَّالِحِينَ (١١٤)﴾ [آل عمران: ١١٣، ١١٤].

فبين أن منهم أمة قائمة بأمر الله مطيعة لشرعه، وأنهم يقيمون الليل ويكثرون السجود ويتلون كتاب الله ويتدارسونه؛ ليتوصلوا إلى معرفة النبي ومتابعته وصدقه والانقياد لأمره. وهؤلاء هم المذكورون في آخر السورة في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَمَن يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِمْ خَاشِعِينَ لِلَّهِ لا يَشْتَرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾ [آل عمران: ١٩٩].

ثانياً: قول النبي ﷺ لأبي هريرة عن الجني الخبيث الذي جاء إلى مال الصدقة يحثو منه فأمسكه بيده، وقال له: لادفعنك إلى رسول الله ﷺ، فقال: دعني فإنَّ لي عيال أطعمهم، فقال: لأبي هريرة: دعني، وأعلمك آية من كتاب الله إذا قرأتها لا يزال عليك من الله حفيظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح. فجاء إلى رسول الله ﷺ، وأخبره بالقصة كاملة، فقال: (أما أنه صدقك وهو كذوب، ذاك الشيطان)[1]، فأثبت للشيطان الخبيث صفة الصدق مع أنه خلقه ودينه الكذب على عباد الله، والمكر بهم، والتحايل عليهم، ولا يمنع ذلك من تقبل الخبر والكلام الذي نطق به وتفوه به؛ لأن الحكمة قد تصدر من لسان الفاجر، فلا بأس بالانتفاع بها؛ لأن الكذاب قد يصدق والحكمة ضالة المؤمن.

والإنسان قد يجتمع فيه الصدق والكذب والحسنات والسيئات، وهذا أصل من أصول الدين عند أهل السنة والجماعة.

يقول شيخ الإسلام: «الشخص الواحد قد يجتمع فيه الحسنات المقتضية للثواب والسيئات المقتضية للعقاب، حتى يمكن أن يثاب ويعاقب، وهو قول جميع أصحاب رسول الله، وأئمة الإسلام، وأهل السنة والجماعة الذين يقولون: إنه لا يخلد في النار من في قلبه مثقال ذرة من إيمان».

---

(١) البخاري.

ثم قال بعد ذلك: «وبين على هذا أموراً كثيرة ، ولهذا من كان معه إيمان حقيقي فلا بد أن يكون معه من هذه الأعمال بقدر إيمانه، وإن كان له ذنوب، كما روى البخاري في صحيحه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رجلاً كان يسمى حماراً ، وكان يُضحك النبي عليه الصلاة والسلام ، وكان يشرب الخمر ، ويجلده النبي ﷺ، فأتى به مرة، فقال رجل: لعنه الله ما أكثر ما يؤتى به إلى رسول الله ﷺ، فقال له النبي ﷺ: (لا تلعنه فإنه يحب الله ورسوله) ».

فهذا الصحابي الجليل قد تكرر منه ارتكاب هذا المنكر البغيض والكبيرة العظمى، ولكن لا يعني هذا أنه فاسد ليس فيه خير قط، بل أنه فيه من الصفات الطيبة ما يوجب على بقية الصحابة موالاته ومحبته ونصرته.

فيجب على الإنسان أن يعرف للمحسن إحسانه وللمسيء إساءته، ثم يزن بين الأمور بميزان الحق والإنصاف، ولا يجوز أن يغلب جانب النظر إلى السيئات دون النظر إلى المحاسن والحسنات، وهذا هو الفيصل بين أهل السنة والخوارج المبتدعين، فإن الخوارج يقولون إنه لا يخرج من النار من دخلها من أهل القبلة، وأنه لا شفاعة للرسول ولا لغيره من النار من دخلها من أهل القبلة، وأنه لا شفاعة للرسول ولا لغيره في أهل الكبائر لا قبل دخول النار ولا بعده، وعندهم أن الشخص الواحد لا يجتمع فيه الثواب والعقاب والحسنة والسيئة، بل إذا أثيب لا يعاقب ومن عوقب لا يثاب.

يقول ابن تيمية رحمه الله: «فهذا يبين أن المذنب بالشرب ـ الخمر ـ وغيره قد يكون محباً لله ورسوله، وحب الله ورسوله أوثق عرى الإيمان، كما أن العابد الزاهد قد يكون لما في قلبه من بدعة ونفاق مسخوطاً عليه عند الله ورسوله من ذلك الوجه، كما استفاض في الصحاح وغيرهما من حديث أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وأبي سعيد الخدري وغيرهما عن النبي ﷺ: أنه ذكر الخوارج، فقال: (يحقر أحدكم صلاته مع صلاتهم، وصيامه مع صيامهم، وقراءته مع قرائتهم، يقرؤون القرآن لا يجاوز تراقيهم حتى يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، اقتلوهم أينما لقيتموهم فإن في قتلهم أجراً عند الله لمن قتلهم يوم القيامة، لئن أدركتهم لاقتلنهم قتل عاد)».

أمثلة تطبيقية في نقد الرجال وجرحهم

أولاً: من الناحية النظرية:

ذكرنا فيما سبق أن منهج ابن تيمية يعتمد على النظر على حال الإنسان من جهتين:

الأولى: العلم بالحق، ومعرفته وإيثاره على الباطل بمقدار ما يقدمه من خدمة لدين الله، وبمقدار قربه من أهل السنة والجماعة.

الثانية: إخلاص الدين، وحسن النية، وتحري الصواب في مسائل الدين.

يقول ابن تيمية في هذا الصدد كلاماً نافعاً جداً: «ثم ما من هؤلاء إلا من له في الإسلام مساع مشكورة وحسنات مبرورة ، وله من الرد على كثير من أهل الإلحاد والبدع والانتصار لكثير من أهل السنة والدين ، مما لا يخفى على من عرف أحوالهم، وتكلم فيهم بعلم وصدق وعدل وإنصاف».

وحين يفقد الإنسان العدل والتوازن في الحكم على الآخرين ونقدهم تكثر الاتهامات الباطلة، وتشيع الافتراءات، حتى يصل الحد عند بعض الناس إلى أن يرمي المسلم بالابتداع، والخروج عن الدين بمجرد ما يصدر عنه هفوة غير مقصودة، أو خطأ وقع فيه ظنه صواباً بعد اجتهاده .

يقول شيخ الإسلام: «ومن اتبع هواه وظنه ، وأخذ يشنع على من خالفه بما وقع فيه من خطأ ظنه صواباً بعد اجتهاده ، وهو من البدع؛ لمخالفته للسنة، فإنه يلزمه نظير ذلك أو أعظم أو أصغر فيمن يعظمه، وهو من أصحابه، فقلّ من يسلم من مثل ذلك من المتأخرين؛ لكثرة الاشتباه والاضطراب».

وأنقل لك ـ أخي القارىء ـ نقد ابن تيمية رحمه الله لثلاثة رجال من أساطين العلم والدين ، يمثل كل واحد منهم اتجاهاً معيناً ينتسب إليه طائفة من الناس، وهؤلاء الرجال هم:

أولاً: أبو الحسن الأشعري:

قال شيخ الإسلام رحمه الله في معرض نقده لأبي حسن الأشعري: «هذا أبو الحسن الأشعري نشأ في الاعتزال أربعين عاماً يناظر عليه، ثم رجع وصرح

بتضليل المعتزلة، وبالغ في الرد عليهم».

وقال أيضاً: «ولهذا كان الأشعري وأصحابه منتسبين إلى السنة والجماعة، وكان منتحلاً للإمام أحمد ذاكراً أنه مقتد به متبعاً لسبيله، وكان بين أعيان أصحابه من الموافقة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف، حتى أن أبا بكر عبد العزيز يذكر من حجج أبي الحسن من كلامه مثل ما يذكر من حجج لأصحابه؛ لأنه كان عنده من أصحابه رأي أحمد رحمه الله..».

وقال أيضاً عنه في موضع آخر: «والأشعري ابتلي بطائفتين طائفة تبغضه وطائفة تحبه، وكل منهما يكذب عليه، ويقول: إنه صنف هذه الكتب تُقية، وإظهاراً لموافقة أهل الحديث والسنة من الحنبلية، وهذا كذب على الرجل، فإنه لم يوجد له قول باطن يخالف الأقوال التي أظهرها، ولا نقل ذلك عن خواص أصحابه، ولا يخرج عنه ما يناقض هذه الأقوال الموجودة في مصنفاته، فدعوى أحد في أنه: كان يبطن خلاف ما يظهر. دعوى مردودة عقلاً وشرعاً، بل من تدبر كلامه في هذا الباب تبين له قطعاً أنه كان ينصر ما أظهره».

ويقول عنه قبل رجوعه إلى مذهب أهل السنة والجماعة: «والأشعري وأمثاله برزخ بين السلف والجهمية، وأخذوا من هؤلاء كلاماً صحيحاً ومن هؤلاء أصولاً عقلية ظنوها صحيحة، وهي فاسدة، فمن الناس من مال إليه من الجهة السلفية، ومن الناس من مال إليه من الجهة البدعية الجهمية، كأبي المعالي، ومنهم من سلك مسلكهم كعامة أصحابه».

ثانياً: ابن حزم الظاهري:

قال ابن تيمية في بيان حقيقته: «وكذلك أبو محمد بن حزم فيما صنفه من الملل والنحل، وإنما يستحمد بموافقة السنة والحديث مثل ما ذكره في مسائل القدر والإرجاء ونحو ذلك، بخلاف ما انفرد به من قول في التفضيل بين الصحابة، وكذلك ما ذكره في باب الصفات، فإنه يستحمد فيه بموافقة السنة والحديث؛ لكونه يثبت الأحاديث الصحيحة، ويعظم السلف، وأئمة الحديث، ويقول: إنه موافق للإمام أحمد في مسألة القرآن الكريم وغيرها، ولا ريب أنه موافق له ولو في بعض ذلك. لكن الأشعري ونحوه أعظم موافقة للإمام أحمد بن حنبل،

ومن قبله من الأئمة في القرآن الكريم والصفات، وإن كان أبو محمد ابن حزم في مسائل الإيمان والقدر أقوم من غيره، وأعلم بالحديث تعظيماً له ولأهله من غيره. ولكن قد خالط من أقوال الفلاسفة والمعتزلة في مسائل الصفات ما صدفه عن موافقة أهل الحديث في معاني مذهبهم من ذلك، فوافق هؤلاء في اللفظ وهؤلاء في المعنى.

وبمثل هذا صار يذمه من يذمه من الفقهاء والمتكلمين وعلماء الحديث باتباعه لظاهر لا باطن له، كما نفى من عبادات القلوب إلى ما في كلامه من الوقيعة في الأكابر والإسراف في نفس المعاني، ودعوى متابعة الظاهر، وإن كان له من الإيمان والدين والعلوم الواسعة الكثيرة ما لا يدافعه إلا مكابر. ويوجد في كتبه من كثرة الاطلاع على الأقوال والمعرفة بالأحوال، والتعظيم لدعائم الإسلام، ولجانب الرسالة ما لا يجتمع مثله لغيره.

فالمسألة التي يكون فيها حديث يكون جانبه فيها ظاهر الراجح، وله من التميز بين الصحيح والضعيف، والمعرفة بأحوال السلف، ما لا يكاد يقع مثله لغيره من الفقهاء».

ثالثاً: أبو حامد الغزالي:

قال ابن تيمية عنه: «ونجد أبا حامداً الغزالي ـ مع أنه له من العلم والفقه والنصوص والكلام والأصول وغير ذلك، مع الزهد والعبادة وحسن القصد، وتبحره في العلوم الإسلامية أكثر من أولئك ـ يذكر في كتاب الأربعين ونحوه كتابه «المضنون به على غير أهله»، فإذا طلبت ذلك الكتاب، واعتقدت فيه أسرار الحقائق وغاية المطالب وجدته قول الصابئة المتفلسفة بعينه. قد غيَّر عباراتهم وترتيباتهم، ومن لم يعلم حقائق مقالات أهل الملل يعتقد أن ذلك هو السر الذي كان بين النبي ﷺ وأبي بكر.

وأنه هو الذي يطلع عليه المكاشفون الذين أدركوا الحقائق بنور إلهي، فإن أبا حامد كثيرا ما يميل في كتبه على ذلك النور الإلهي، وعلى ما يعتقد أنه يوجه الصوفية من إدراك الحقائق وكشفها لهم، حتى يزنوا بذلك ما ورد من الشرع.

وسبب ذلك أنه كان قد علم بذكائه وصدق طلبه ما في طريق المتكلمين والمتفلسفة من الاضطراب، وأتاه الله إيماناً مجملاً ـ كما أخبر به عن نفسه ـ وصار يتشوق إلى تفصيل الجملة، فيجد في كلام المشايخ الصوفية ما هو أقرب إلى الحق، وأولى بالتحقيق من كلام الفلاسفة والمتكلمين والأمر كما وجده، ولكن لم يبلغه من الميراث النبوي الذي عند خاصة الأمة من العلوم والأحوال، وما وصل إليه السابقون الأولون من العلم والعبادة. حتى نالوا من المكاشفات العلمية والمعاملات العبادية ما لم ينله أولئك، فصار يعتقد أن تفصيل تلك الجملة يحصل بمجرد تلك الطريق، حيث لم يكن عنده طريق غيرها؛ لانسداد الطريقة الخاصة السنية النبوية عنه، بما كان عنده من قلة العلم بها، ومن الشبهات التي تقلدها من المتفلسفة والمتكلمين، حتى حالوا بها بينه وبين تلك الطريقة».

ثم قال بعد ذلك عنه: «ولهذا كان الشيخ (أبو عمرو بن الصلاح) يقول فيما رأيته بخطه: أبو حامد كثر القول فيه، فأما هذه الكتب ـ يعني المخالفة للحق ـ فلا يلتفت إليها، وأما الرجل فيسكت عنه، ويفوض أمره إلى الله.

ومقصوده أنه لا يذكر بسوء؛ لأن عفو الله عن الناس والمخطىء، وتوبة المذنب تأتي على كل ذنب، وذلك من أقرب الأشياء إلى هذا وأمثاله، ولأن مغفرة الله بالحسنات منه ومن غيره، وتكفيره الذنوب بالمصائب تأتي على محق الذنوب، فلا يقدم الإنسان على انتفاء ذلك في حق معين إلا ببصره، لا سيما مع كثرة الإحسان، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، والقصد الحسن وهو يميل إلى الفلسفة، ولكن أظهرها في قالب التصوف والعبارات الإسلامية، ولهذا فلقد رد عليه علماء المسلمين حتى أخص أصحابه أبو بكر بن العربي، فإنه قال: شيخنا أبو حامد دخل في بطن الفلاسفة ثم أراد أن يخرج منهم فما قدر».

ثانياً: ومن الناحية العملية:

السيرة الحسنة للمسلم، وأفعاله الحميدة، وصفاته العالية، وأخلاقه الزاكية ، وعدله وإنصافه، لها الأثر البالغ في تصديقه والإيمان بما يدعو إليه، والانجذاب إلى كلامه، ويكون المسلم بهذا كالكتاب المفتوح يقرأ الناس فيه أخلاقه وصفاته ، لأن التأثر بالأفعال والسلوك أبلغ وأكثر من التأثر بالمقال فقط، وقد ضرب الشيخ رحمه الله أروع الأمثلة وأصدقها في العدل والإنصاف والحكم على الآخرين ،

وتمثل العدل في حياته إلى صورة حية وواقع عملي شملت الأصدقاء والأعداء على حد سواء .

وإليك ـ أخي القارىء ـ نماذج حية من عدل الشيخ وإنصافه في نقد الآخرين والحكم عليهم أنقلها إليك من كلام المقربين إليه المجاورين له:

يقول الحافظ المحقق أبو عبدالله محمد بن عبد الهادي في كتابه «العقود الدرية» الذي ترجم فيه حياة الشيخ وبين مناقبه: «وسمعت الشيخ تقي الدين ابن تيمية يذكر أن السلطان لما جلس بالشباك أخرج من جيبه فتوى لبعض الحاضرين في قتله، واستفتاه في قتل بعضهم.

قال الشيخ: فهمت مقصوده وإن عنده حنقاً شديداً عليهم، لما فعلوا وبايعوا الملك المظفر ركن الدين بيبرس الجاشنكير، فشرعت في مدحهم والثناء عليهم وشكرهم، وأن هؤلاء لو ذهبوا لم تجد مثلهم في دولتك، أما أنا: فهم حلٌ من حقي ومن جهتي، وسكنت ما عنده عليهم.

قال: وكان القاضي زين الدين ابن مخلوف ـ قاضي المالكية ـ يقول بعد ذلك ما رأيتُ أتقى من ابن تيمية . . .

ثم إن الشيخ ـ بعد اجتماعه بالسلطان الناصر ـ نزل إلى القاهرة وسكن بالقرب من مشهد الحسين ، وعاد إلى بث العلم ونشره ، والخلق يشتغلون عليه، يقرؤون ويستفتونه ويجيبهم بالكلام والكتابة، والأمراء والأكابر والناس يترددون إليه، وفيهم من يعتذر إليه ويتنصل مما وقع، وقال: قد جعلت الكل في حل مما جرى».

قال ابن عبد الهادي: «فلما كان الرابع عشر من رجب من سنة إحدى عشر وسبعمائة جاء رجل ـ فيما بلغنا ـ إلى أخيه شرف الدين، وهو في مسكنه في القاهرة فقال له: إن الجماعة بجامع مصر قد تعصبوا على الشيخ وتفردوا به وضربوه.

فقال: حسبنا الله ونعم الوكيل. وكان بعض أصحاب الشيخ جالسين عند شرف الدين، قال: فقمت من عنده، وجئت إلى مصر فوجد خلقاً كثيراً في الحسينية وغيرها رجالاً وفرساناً يسألون عن الشيخ.

فجئته فوجدته بمسجد الفخر كاتب المماليك على البحر واجتمع عنده الحسينية. ولو أمرتهم أن يهدموا مصر كلها لفعلوا، فقال لهم الشيخ: لأي شيء؟ قالوا: لأجلك.

فقال لهم: هذا ما يحل. قالوا: فهذا الذي فعل معك يحل؟ هذا شيء لا نصبر عليه. ولا بد أن نروح إليهم ونقاتلهم على ما فعلوه. والشيخ ينهاهم ويزجرهم، فلما أكثروا في القول قال لهم: إما أن يكون الحق لي أو لكم أو لله، وإن كان الحق لي فهم في حل مني، وإن كان لكم فإن لم تسمعوا مني ولا تستفتوني فافعلوا ما شئتم ، وإن كان الحق لله فالله يأخذ حقه إن شاء كما يشاء.

قالوا: فهذا الذي فعلوه معك هو حلال لهم؟ قال: هذا الذي فعلوه قد يكون مثابين عليه مأجورين فيه . قالوا: فتكون أنت على الباطل وهم على الحق؟ فإذا كنت تقول أنهم مأجورين، فاسمع منهم ووافقهم على قولهم!

فقال لهم: ما لأحد كما تزعمون، فإنهم قد يكونوا مجتهدين مخطئين، ففعلوا ذلك باجتهادهم والمجتهد المخطىء له أجر.

فلما قال ذلك: قالوا قم واركب معنا حتى نجيء إلى القاهرة، فقال: لا، وسأل عن وقت العصر. فقيل له: أنه قريب، فقام قاصداً إلى الجامع لصلاة العصر.

فقيل له: يا سيدي، فقد تواصوا عليك ليقتلوك، وفي الجامع يتمكنون منك. بخلاف غيره فصل حيث كان.

فأبى إلا المضي فخرج وتبعه خلق كثير لا يرجعون عنه، فضاقت الطريق بالناس، فقال بعض من كان قريباً منه: أدخل هذا المسجد ـ مسجد في الطريق واقعد حتى يخف الناس ـ لكي لا يموت أحد من الزحام، فدخل ولم يجلس فيه، ووقف وأنا معه.

فلما خف الناس خرج يطلب الجامع العتيق، فمر في طريقه على قوم يلعبون بالشطرنج على مسطبة بعض حوانيت الحدادين، فنفض الرقعة وقلبها فبهت الذي يلعب بها والناس من فعله ذلك. ثم مشى قاصداً الجامع، والناس يقولون: هنا

يقتلونه الساعة يقتلونه! فلما وصل إلى الجامع قيل: الساعة يغلق الجامع عليه وعلى أصحابه ويقتلونهم، فدخل الجامع ودخلنا معه، فصلى ركعتين، فلما سلم منهما أذن المؤذن بالعصر، فصلى العصر. ثم افتتح بقراءة: (الحمد لله رب العالمين)، ثم تكلم في المسألة التي كانت الفتنة بسببها إلى أذان المغرب.

فخرج أتباع خصومه وهم يقولون: والله لقد كنا غلطانين في هذا الرجل بقيامنا عليه، والله الذي يقوله هو الحق، ولو تكلم هذا بغير الحق لم نمهله إلى أن يسكت، بل كنا نبادر إلى قتله، ولو كان هذا بطن خلاف ما يظهر، لم يُخْفَ علينا، وصاروا فرقتين يخاصم بعضهم بعضاً . قال: وروحنا مع الشيخ إلى بيت ابن عمه على البحر وبتنا عنده»[1] .

---

(١) العقود الدرية: (ص ٢٨٥)، وما بعدها من الصفحات.

الخاتمة

بعد هذا العرض السريع لشيء من القواعد العلمية في نقد الرجال تبين لك ـ أخي القارىء ـ: أن تقييم الناس يجب أن يكون بعلم وعدل لا بجهل وظلم، وأن نقد الناس على أساس الأهواء الشخصية والخلفيات المبينة يجعل الإنسان دائماً يميل عن الحق ميلاً واضحاً، فيجب على من تصدى لنقد الناس والحكم عليهم أن يتحرى في نقده بيان الحق والإحسان بالخلق وإرادة الخير لهم ، وأن يكون مصدر كلامه العلم بالحق والهدى من الله متجرداً له ، وغايته النصح لله ورسوله ولإخوانه المسلمين. وأن يفتش في قلبه ويطهره من جميع آثار الهوى المذموم ، وذلك إذا أراد أن يحكم على غيره ، وبشرط أن يكون الدافع إلى ذلك شرعياً ، ويتذكر دائماً أن الإنسان مهما علت مرتبته في الدين فإنه معرض للخطأ فلا يجوز أن تطرح محاسنه وفضائله ، بل يوازن بين المحاسن والمساوىء.

ويجعل الاعتبار دائماً لكثرة الحسنات ويعلم أن الماء إذا بلغ قلتين لم يحمل الخبث. أما مجرد تتبع العثرات وتصيد الأخطاء فهو دليل على سوء النية وفساد القصد.

ويجب على المسلم أن يتق الله في ألفاظه ونقده ، ويعلم أن ما يلفظ من قول إلا لديه رقيب عتيد ، وأن هناك من يحصي أنفاسه وألفاظه ، ولا يتكلم في أحد إلا بعلم وعدل ، وليتذكر المسلم قول البخاري رحمه الله أمير المحدثين وإمام الجرح والتعديل الذي كان يخاف من الله رغم نزاهته في الحكم وعدله في نقد الناس حيث يقول: «أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أنني اغتبت أحداً».

يقول الذهبي: «صدق رحمه الله ومن ينظر في كلامه في الجرح والتعديل، علم ورعه في الكلام على الناس وإنصافه في من يضعفه. حتى أنه قال: فلان في حديثه نظر فهو متهم واه . وهذا معنى قوله: ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً. وهو غاية الورع..». والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم.

وسبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت استغفرك وأتوب إليك.